

## الفصل السادس

# خلفيات النظام التعليمي العربي وفلسفته

- مقدمة
- الفلسفة : معناها وتطورها
- واقع النظام التعليمي العربي .
- الخلفية السياسية للنظام التعليمي العربي
- الخلفية الاقتصادية للنظام التعليمي العربي
- الخلفية الاجتماعية للنظام التعليمي العربي
- خاتمة .



## خلفيات النظام التعليمي العربي وفلسفته(\*)

### ● مقدمة :

إذا كانت وحدة الوجود الصغير « الموناد » تعكس في تكوينها العالم الكبير (١) ، فهل يعكس نظام التعليم العربي ، بوصفه وحدة وجود اجتماعي ، التوجهات الفلسفية والأيدولوجية الاجتماعية التي تنتظمه وتحدد مساره ؟ وبمعنى آخر : في أي إطار يمكن الحديث عن فلسفة النظام التعليمي العربي ؟ بأي فلسفة نسير ؟ وما هو أثرها على نظم التربية العربية ؟ هذا ما سنحاول بحثه وتقسيه خلال عرض موجز لمعنى الفلسفة وتطورها ولواقع النظام التعليمي العربي وخلفياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية آمليين أن نصل الى تلك الخطوط العامة التي تنتظم هذه الخلفيات وتمثل في النهاية صورة موجزة لفلسفة النظام التعليمي العربي .



### ● الفلسفة — معناها وتطورها :

لقد كانت الفلسفة في الماضي طريقة في الحياة ومحبة للحكمة (٢) ولكنها في الوقت نفسه كانت تجريداً للحياة أو محبة نظر ، فهي لم تعن

---

(\*) بحث أعد أساساً لندوة « التعليم والعمل » المنعقدة بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت في الفترة ما بين ١٥ — ١٨ مايو ١٩٨٢ .

(١) انظر في هذا الخصوص الفيلسوف الألماني ليبنتز (Leibnitz) ونظريته عن الموناد

The Microcosm Mirris the Macrocosm : ( Monads ) .

(٢) انظر الفلاسفة اليونانيين في القرن الرابع قبل الميلاد وبخاصة سقراط وأفلاطون وأرسطو .

بما هو كائن بقدر اهتمامها بما يجب أن يكون • لقد كانت عملية عقلانية خلقية فى الأساس ، أدت نتائجها المنطقية الى التصوف والانزواء عن الأثياء والحياة • وربما كان ذلك هو السبب فى أن الفلسفة — على الرغم من مناداتها بمبادئ خلقية وقيم معيارية — لم تؤثر تأثيراً مباشراً على واقع المجتمعات ووسائلها التربوية التى كانت تفسر فى اطار من السلوك العملى ملتصق بهدى البيت وأماكن العمل ودور العبادة •

لقد كانت الفلسفة فى الواقع ترفاً فكرياً وبرجا عاجيا قام على اكتاف الفراغ الذى أوجده عامة الشعب لتستغله فئة محدودة صارت صناعتها التفكير بينما تركت الأغلبية العظمى تشغل بأعمال الوفرة الاقتصادية من زراعة وحدادة وتجارة ، وربما كان ذلك هو منشأ التعليم النظرى وطغيانه على غيره من أنواع التعليم الفنى والحرفى والمهنى • وربما فسر ذلك أيضاً النظرة الى التعليم المدرسى كتنظيم أكاديمى منعزل عن اهتمامات الناس وأنشطة العمل اليومى ، حيث يعيش النشء فترة زمنية طويلة من الطفولة الاجتماعية بيتعد فيها تماماً عن مزاولة الأنشطة الاقتصادية ، فالتعليم المدرسى ينشأ اذن فى ظل اقتصاديات الوفرة ويعكس مصالحتها ويصبح منعزلاً عن مواقف الصراع الاجتماعى ومظاهره أو يكون على الأقل حيادياً فى مثل تلك المواقف •

وقد كانت الفلسفة غيرية فى مثيراتها ودوافعها وان اختلفت تلك المثيرات والدوافع عبر التاريخ ، فانسان الأمس كان مشدوداً بدوافع البحث عن مكانه فى هذا الكون العظيم ولذا كان اهتمامه متجهاً نحو بنائه وتكوينه وتفسيره بهدف الوصول الى الأمن والمنعة والاستقرار ، أما انسان اليوم فهو مشدود بدوافع البحث عن تغيير هذا الكون واعادة بنائه وهيكلته بهدف التحكم فيه والسيطرة عليه • واذا كان عامل الخوف هو الدافع للتجريد والنظر فيما وراء الطبيعة بالنسبة لانسان الأمس ، فان الخوف المزوج بالأمل يمثل الدافع الأساسى لانسان اليوم ، ليس للنظر الى ما وراء الطبيعة فحسب ، وانما للوصول الى تصور مستقبلى

لهذه الطبيعة بعدما اطمأن انسان اليوم بعض الشئ لعوامل الثبات من ما وراثيات •

كانت الفلسفة قديماً تركز على المشاكل الكبرى للمجتمع والتي تمثل أنماطاً أو اتجاهات متعارضة مع القيم والمثل ولا تلاحظها الجماعات أثناء ممارستها للحياة في ميادينها المتعددة لأنها كانت في معظم الأحيان غير واضحة أو مستترة بالنسبة للواقع المعاش • فالسلوك الاجتماعي كثيراً ما يبتعد عن المثل العليا أو الأهداف الكبرى دون أن يتبين الأفراد تسبب الأهداف (goal displacement) أو بعدهم عن نقطة الانطلاق • ولذا قامت الفلسفة على افتراض أن الانسان العادي في المجتمعات لا يفكر دائماً بالعقل والمنطق ، وأن الحقيقة الاجتماعية وحدها ليست كافية لتحريره من الظلم والفاقة والجهل والمرض أو توفر له الرخاء والعدالة وتذوب الفوارق بين الطبقات ومن هنا كانت مناداة الفلسفة بالمثل والقيم الخلقية العليا وفصلها عن الخبرات والتجارب ، فأصبح للقيم بالتالي منطق صوري (formal logic) ووضع أنطولوجي (ontological) بينما صارت الحقائق لها منطق مادي ووضع معرفي (epistemological) .

لقد كانت الفلسفة أملاً للعلوم وقد انفصلت تلك العلوم عن رحم الأم عبر التاريخ محدثة بذلك تغيرات كبيرة في محتوى الأم وهيكلها وأساليبها ، فمن اهتمام بالبناء والنظريات الى تركيز على الخبرات والمواقف ، ومن تشديد على الكلية والشمول الى تركيز على الجزئية والتخصص ، ومن ايمان بالقياس والتحليل الى تعويل على الاستقراء والتركيب ، ومن تشديد على الموضوعي والمطلق الى تركيز على الذاتي والنسبي •

وكان الكون عامة هو مادة للفلسفة واطاراً لموضوعاتها ومجالاً لتجربياتها منحصراً في أربعة مباحث أساسية هي المنطق والوجود والمعرفة والقيم ، وكان هدف الفلسفة من كل ذلك هو البحث عن حقيقة المطلق في عالم الماورائيات التي تثير الدهشة لدى الانسان وتولد عنده النزعة الفلسفية وحب البحث والاستقصاء • وقد عبرت هذه الدهشة

عن نفسها فى منظومات متعددة عبر التاريخ كان آخرها التناقض الواضح بين الحقائق والقيم ، أو الوضعية والمعيارية وبين المعتول واللامعتول أو الوجود والعدم . وفى محاولاتها لاحتواء تلك المتناقضات نزلت الفلسفة من عليائها مستخدمة المنطق واللغة المنطقية ( ideal language ) تارة ، والحدس العام (common sense) واللغة العامية ( ordinary language ) تارة أخرى ، وأصبحت الفلسفة اليوم عبارة عن نقد للخبرات والتجارب الذاتية واتخاذا للمواقف فى شتى المرافق الحياتية ، الفكرية منها والموجدانية ، وأصبحت الفلسفة التربوية عملية نقدية للأفكار التربوية واتخاذا للمواقف الفكرية من المشاكل التربوية ، فهى نشاط فكرى منظم يهدف للاختيار بين مواقف محددة أو مسارات متعددة وفى اطار منظومة من الأهداف العليا أو الأيديولوجية الاجتماعية العامة .



### ● واقع النظام التعليمى العربى :

لقد تعددت الأمثال التى تنادى ببطلان العجب لدى معرفة السبب ، وسهولة الدواء لدى تشخيص الداء ، ولكن لكل قاعدة شواذ تقيم الدليل على صدق القاعدة وصحتها : فمعرفةنا بواقع النظام التعليمى العربى وحيرتنا أو عجزنا عن اصلاح أحواله تمثل احدى الشواذ لتلك القاعدة العامة . والواقع أنه ما اتفق المربون على موضوع ما مثل اتفاقهم على مشخصات الواقع التعليمى أو أزمة التعليم فى الوطن العربى (\*) . ومما لا شك فيه أن أزمة التعليم فى الوطن العربى هى جزء من أزمة

---

(\*) انظر فى هذا الخصوص ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، استراتيجية تطوير التربية العربية ، تقرير لجنة وضع استراتيجية تطوير التربية فى البلاد العربية ( بيروت : المنظمة ، ) ١٩٧٩ : جميل صليبا ، مستقبل التربية فى الشرق العربى ( بيروت : منشورات عويدات ، ١٩٦٧ ) : فاخر عاقل ، معالم التربية : دراسات فى التربية العامة والتربية العربية ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٨ ) ، وعبد الله عبد الدائم ، التربية فى البلاد العربية : حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٦ ) .

دولية تتمركز فى العالم الثالث أو النامى وان كانت جذورها تمتد الى العالم المتقدم على السواء (\*) .

وأول ما يسترعى الانتباه فى مشخصات هذا الواقع هو أحادية التوجه الكمى أو اتباع استراتيجىة النمو الكمى للتعليم<sup>(٣)</sup> ، والتي صارت كمثل « المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى » ، فهى استراتيجىة لم تف بحاجات التعليم الكمية ولم تنبغ على نوعىة التعليم وجودته التي كانت عليه فى وقت سابق من الزمان . فعلى الرغم من الزيادة فى أعداد المدارس والمعلمين والتلاميذ والكتب والأدوات والمعدات وفى ميزانيات التعليم ونفقاته العامة ، الا أن هذا التعليم لم يستطع الوصول الى أعداد أكبر من أبناء الوطن العربى ممن هم فى حاجة اليه ، كما أنه لم يصلح كثيراً من شأن الأفراد الذين حظوا به ، فليس غريباً أن يحذر بعض المربين من أسطورة التعليم الأكاديمى الذى يستخدم لتضليل الشعوب المحرومة من أهل الريف والذى لا يستطيع أن يفيد منه أو يحوله الى حقيقة واقعة سوى أقلية بسيطة محظوظة<sup>(٤)</sup> ، فما زالت الأمىة منتشرة فى أرجاء الوطن العربى ، وما زال التعليم الابتدائى والأساسى بعيداً عن مرحلة التعميم والالزام الفعلى . لذا فقد جارت الأصوات

---

(\*) انظر فى هذا الخصوص : فليب كومبز ، **أزمة التعليم فى عالمنا المعاصر** ، ترجمة أحمد خيرى كاظم وجابر عبد الحميد ( القاهرة : النهضة العربىة ، ١٩٧١ ) : ادجار فور وآخرون ، **تعلم لتكوين** ( الجزائر : اليونسكو : الشركة الوطنىة للنشر والتوزيع ، ١٩٧٤ ) وزغلول راغب النجار ، **أزمة التعليم المعاصر** ( الكويت : مكتبة الفلاح ، ١٩٨٠ ) .

(٣) انظر : « تأملات فى مستقبل التعليم فى المنطقة العربىة خلال العقدين ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ : وثيقة العمل الرئىسىة لاندوة الاقليمىة حول مستقبل التعليم فى البلدان العربىة ، بيروت ، ٧ - ٩ تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٨٠ . » **مجلة التربىة الجديدة** ، السنة ٧ ، العدد ٢١ ( أيلول ( سبتمبر ) - كانون الأول ( ديسمبر ) ١٩٨٠ ) .

(٤) أحمد صيداوى ، « انغزو التربوى الغربى » **الفكر العربى** ، السنة ٣ ، العدد ٢١ ( آيار ( مايو ) - تموز ( يوليو ) ١٩٨١ ) ، ص ٢٢٥ .

منادية بقومية المعرفة وقومية العمل العربى فى محو الأمية<sup>(٥)</sup> ، واتاحة الفرص التعليمية ، وتكافؤ الفرص فى العمل والنتائج وتوسيع ديمقراطية التعليم ، وترشيد الانفاق والتكلفة وتقليل الهدر المتمثل فى الاعادة والرسوب والتسرب وذلك وصولا الى الكفاية الداخلية للتعليم .

وقد غلبت السمات النظرية أو الأكاديمية على استراتيجيات النمو الكمي مما جعل النظام التعليمى العربى بعيداً عن حاجات العمل ونوعية الحياة ، وقد أثار ذلك عدة تساؤلات حول علاقة الكفاية الداخلية بالكفاية الخارجية لهذا التعليم : هل التوسع الكمي يصاحبه بالضرورة تدن فى نوعية التعليم ؟ أم هل التدنى النوعى هو مجرد انحراف عن معايير فنية يمكن الوصول إليها بمزيد من الجهد والعمل وادخال المستحدثات والتقنيات ؟ أم أن التدنى النوعى هو نتيجة سوء تنظيم موجود فى الهياكل والبنى التربوية والاجتماعية وأن نوعية التعليم أو كفايته الداخلية لا يمكن أن تتحدد الا بعلاقته بالمجتمع أو الكفاية الخارجية ؟ فالذين يؤمنون بنظرية المترتبات الطبيعية للأشياء لا يقلقون كثيراً لمشكلة التدنى فى نوعية التعليم وانما يرون ثلاثى هذه المشكلة على المدى الطويل لأن النوعية ما هى الا نتيجة التراكم الكمي المستمر وبالتالي فان نوعية التعليم لا بد من أن تتحسن فى المستقبل البعيد . أما الذين يؤمنون بنظرية المشكلة كقصر أو انحراف عن المعايير انما يشددون على مراجعة الأهداف التعليمية من حيث وضعها وانتقاؤها ، وادخال المستحدثات والتجديدات والتقنيات التعليمية من أجل تحسين نوعية هذا التعليم ، فهم بالتالى ينادون بابطاء المسيرة التعليمية دون التوقف التام فى عملية الاسراع . وأما الذين يرون فى المشكلة سوء توافق فى البناء أو التنظيم فانما يشددون على اعادة البنى التربوية فى المناهج والنظم وطرق التدريس

(٥) قمر الدين قرنبيع ، « دور تعليم الكبار فى تعليم الجماهير من أجل الوحدة العربية ، » فى : مركز دراسات الوحدة العربية ، « دور التعليم فى الوحدة العربية : بحوث ومناقشات ووقائع الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ط ٢ ( بيروت : المركز ، ١٩٨٠ ) ، ص ٧٨ .

والتقويم ، بحيث يتنوع التعليم ويستمر ويتجدد أو يستديم ، ويشمل التعليم الأكاديمي والفنى والتقنى والزراعى ٠٠٠ الخ ، كما يشمل البنى النظامية كالمدارس والجامعات والبنى غير النظامية كمرآز المجتمع ومرآز التدريب وبرامج التعليم الإضافى فى الجامعات •

وثانى مشخصات هذا الواقع هو أحادية التوجه النظامى فى هيجل التعليم وبنية حتى صار مفهوم التربية عامة والتعليم خاصة مرادفا للعمل المدرسى الذى انحصر فى تلقين المعلومات للتلاميذ ، وصارت المدارس من جراء ذلك أنظمة تحافظ على الوضع الاجتماعى القائم بما فى ذلك سلطات المعلمين والاداريين ، فقد عكس هؤلاء سلطات المجتمع المركزية فى المعرفة والادارة وبالتالي حرصوا عليها حرصهم على مناهج الدراسة وطرق التدريس وقواعد وأنماط السلوك داخل وخارج جدران المدرسة • فالذل يخشى أحداث أى تغيرات أساسية فى تلك المراكز والأوضاع أو لا يدرك على الأقل امكانية حدوث مثل تلك التغيرات • ولا غرو أن نجد اليوم المناداة بأن التعليم النظامى أو الشكلى قد حصر تداول الخبرات التعليمية بين المعلم والتلميذ دون مشاركة من بقية أفراد المجتمع الآخرين كما حصر المسئولية التعليمية فى أضيق نطاق ممكن بدلا من جعلها ظاهرة عامة ومشاعة بين فئات المجتمع كافة ، وبالتالي أصبح عقبة كأداء فى وجه التغيير وفقد القدرة على تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية والاصلاح الاجتماعى<sup>(٦)</sup> • وقد أدت أحادية التوجه النظامى هذه الى أحادية التوجه المركزى فى ادارة التعليم بحيث صار اتخاذ القرارات ورسم السياسات ووضع الخطط التربوية فى مجال المناهج وتدريب المعلمين واستيعاب الطلاب فى المراحل المختلفة - صارت كلها عمليات مركزية لا تشارك فيها الا فئات محدودة يغلب عليها الطابع الفنى والادارى • وثالث مشخصات هذا الواقع هو غربة التعليم فى محتواه ومنتهاه ،

---

Ivan Illich, Deschooling Society, World Perspectives (٦)  
ves, 44, series ed. Ruth Nanda Ansnen (New York : Harper and  
Row, 1971 ) .

مما أدى الى الفوائض والنقصان والتهجير فى جانب مخرجات هذا النظام ، فالمناهج التعليمية هى مناهج اغترابية عن واقع العمل العربى وحاجاته ، كما أنها لا تتناول المشاكل الأساسية لواقع المجتمع العربى وتطلعاته ، وكما قال جواد رضا فان « مناهجنا الدراسية والكتب الموضوعة لتدريسها لم تجرؤ حتى الآن على طرح القضايا الاجتماعية الأساسية على الطلبة ، قضايا الثروة القومية وتوزيعها وأسباب بروز التناقضات الاجتماعية الحادة فى مجتمعاتنا ، طرحا علميا ، الأمر الذى يضطر الناشئة الى التماس الأجوبة عن تساؤلاتهم حول تلك القضايا فى مصادر خارجية » (٧) .

وعلى الرغم من ظهور التخطيط فى مجال التعليم الا أن تلك الجهود التخطيطية كانت فى معظمها هلامية الأهداف بالنسبة للموارد المتاحة ، فهى لم تعط الاعتبار الكافى لحسن استخدام الموارد الذاتية وعدالة التوزيع بين الفئات المتعددة والأعمال والأنشطة المختلفة ، كما أنها لم تكن متناسقة مع خطط التنمية القومية الشاملة - فى حال وجودها - . وقد أدى كل ذلك الى المناداة بضرورة الملاءمة بين المدخلات والمخرجات ، وبين المخرجات والبيئة الطبيعية والاجتماعية ، وذلك عن طريق بناء السياسات والاستراتيجيات التربوية الواقعية (realistic) ، وعن طريق تخطيط وتطوير المناهج وتدريب المعلمين وادخال العمل المنتج والتعليم الحرفى والمهنى فى المدارس والجامعات ومراكز التأهيل .

\* \* \*

### ● الخلفية السياسية للنظام التعليمى العربى :

ان الفكر الاجتماعى لا ينبت فى فراغ وانما من تفاعل الأفكار التى تتخذ تجاه أوضاع معينة كتفسير لها أو ردود أفعال ازاءها ، وذلك فى ضوء مصالح معينة تمليها ضرورات الصراع والسعى نحو الغلبة والبقاء .

---

(٧) محمد جواد رضا ، العرب والتربية والحضارة ( الكويت : مكتبة المنهل ، ١٩٧٩ ) ، ص ٣٧٢ .

والفكر التربوي بوصفه فكراً اجتماعياً هو وليد الصراع الذي خاضه الكثير من الفئات الاجتماعية المختلفة عبر التاريخ من أجل السيطرة على المؤسسة التربوية<sup>(٨)</sup> . والواقع أن علاقة التربية بالسياسة هي علاقة قديمة وطيدة فطن اليها الفلاسفة والمربون - أمثال أفلاطون وأرسطو وروسو وديوى - الذين نادوا بمسئولية الدولة في التعليم وبضرورة العمل التربوي كبعد من أبعاد النشاط السياسى . وعلى الرغم من قدم هذه العلاقة الا أنها لم تبدأ فى الظهور كبعد اجتماعى حقيقى الا فى أواسط هذا القرن نتيجة تراجع الخيوط الفكرية القديمة حول هذه العلاقة أمام نزعات الانزواء والانحصار فى مجال العمل الاجتماعى ، واشتداد قبضة العلوم النفسية على مجال التعليم .

لقد ولى ذلك الزمان الذى كان ينادى فيه بفصل التربية عن السياسة<sup>(٩)</sup> ، ولذا لا يمكن للتربية العربية أن تتطور أو تتحول الى مصنع للأمة الجديدة الطامحة الى التحرر والتقدم والوحدة دون دعم سياسى صادق من القوى المهيمنة على المجتمع<sup>(١٠)</sup> ، لأن التربية هي مؤسسة اجتماعية محكومة للقوى السياسية والاقتصادية التى تهيمن على ذلك المجتمع<sup>(١١)</sup> .

ونظرة فاحصة الى الفكر التربوى توضح أنه أتى فى معظمه نتيجة تفاعل العقل العربى بالعقل الأجنبى دون أن يكون وثيق الصلة بالأوضاع الاجتماعية القائمة ودون أن يتاح له المجال للتحقيق العملى أو التأثير المباشر فى سير العملية التعليمية<sup>(١٢)</sup> . وكما قال جواد رضا فان « عقم

(٨) المصدر نفسه ، ص ٣٤٧ .

(٩) عاقل ، معالم التربية : دراسات فى التربية العامة والتربية العربية ، ص ١٩٧ .

(١٠) صيدواى ، « الغزو التربوى الغربى » ، ص ٢٢٤ .

(١١) رضا ، العرب والتربية والحضارة ، ص ٨ .

(١٢) نعيم عطية ، « معالم الفكر التربوى فى البلاد العربية فى المائة سنة الأخيرة » ، الجامعة الأمريكية فى بيروت ، بيروت ، ١٩٦٦ ، ص ٢ .

الموضع التربوي العربي يرجع الى كونه لم يبين على تحليل الواقع المدرى والاجتماعى العربى تحليلا علمياً ، مما يجعل التربية العربية المعاصرة ذات طبيعه مدرسية معزولة عن امكانية الفعل فى الحياة الاجتماعية العامة - ولذلك كثيراً ما قدر لتلك القوى الفاعلة خارج المدرسة أن يبطل - وبسهولة - مفعول عمل المدرسة العربية الحديثة رغم تقديمها للناس على أنها مؤسسة علمية حديثة \* \* \* ومفترض فيها أن تكون أداة تغيير اجتماعى جذرى « (١٣) \* لذلك بقى الفكر التربوى العربى خارج نطاق العمل التنفيذى اليومى ، وصار بناءً فوقياً غير واع لما تحته من جدور ، كما أصبحت وظيفة النظريات التربوية من قبيل الموجهة والتربىة والسحويل والتبرير \* ومن هنا كان معظم الاصلاحات التعليمية مرتجلاً أو مقبساً من اصلاحات الشرق والغرب دون أن تعكس تطور العمل الاجتماعى فى الوطن العربى \*

وعلى الرغم من ظهور تيارات فكرية تربوية واصلاحية اجتماعية تقدمية منذ أواخر القرن الماضى فى الوطن العربى الا أن هذه التيارات كانت فى الأساس تيارات توفيقية (eclectic) أو احيائية (revitalization) غرضها الأساسى هو احداث التوازن بين التقدم المادى فى الغرب وما يصاحبه من اعمار وديمقراطية وكفاية اقتصادية ، والتقدم الروحى فى الشرق متمثلاً فى ينابيع التراث والأصالة والعقيدة الاسلامية وما يوافق ذلك من متطلبات التعاون والقومية والوحدة \* وعلى الرغم من دعوة بعض هذه التيارات الى توحيد الغايات ونظم التربية ومناهج التعليم والفلسفات التربوية فى البلاد العربية كما نادى بذلك فاضل الجمالى (١٤) ، والقاء المسئولية على التعليم فى تحقيق الديمقراطية والوحدة العربية وتعزيز القدرات الانتاجية واكتساب المهارات المهنية

(١٣) رضا ، العرب والتربية والحضارة ، ص ٣٥٤ \*

(١٤) عطية ، « معالم الفكر التربوى فى البلاد العربية فى المائة

سنة الأخيرة » ، ص ٩٩ .

والعلمية ، كما نادى بذلك ساطع الحصرى<sup>(١٥)</sup> ، الا أن هذه الدعوات لم تجد اذناً صاغية نتيجة طبيعة الارادة السياسية فى الأقطار العربية ، والتي لم تكن لديها المصلحة الذاتية فى احداث تغييرات جذرية على البنى السياسية والاقتصادية التى تمكن تلك النداءات التربوية من القيام بوظيفتها الاصلاحية •

وعلى الرغم من أن بعض رواد الاصلاح — محمد عبده مثلاً — قد فطن الى أن الساسة والخواص والأغنياء لن يقوموا بأى اصلاح سياسى يتجه نحو الديمقراطية لأن من شأن ذلك أن يساويهم بسائر الناس ويفقدهم الكثير من امتيازاتهم ، وبالتالي فان الاصلاح لا بد من أن يأتى تحتياً — من أسفل — وعن طريق بناء قاعدة شعبية عريضة<sup>(١٦)</sup> وليس فوقياً عن طريق النخبة — الا أنهم كانوا مخطئين فى ايمانهم بأن بث الثقافة وتغيير العادات الاجتماعية يجب أن يسبق الاصلاح فى الوضعين السياسى والاقتصادى • وعلى الرغم من أن العمل التربوى قد يكون سباقاً للعمل السياسى وبالتالي يستطيع أن يمثل دوره فى ايقاظ الوعى لدى أفراد الشعب وتأهيلهم للعمل السياسى الاجتماعى ووضعهم فى صراع أو مجابهة مباشرة مع السلطة السياسية الا أن الاصلاح لن يتأتى ما لم يحسم هذا الصراع لمصلحة القوى الشعبية أو تتنازل السلطة السياسية عن بعض مواقفها لمصلحة الارادة الشعبية •

والحقيقة أن معظم رواد الاصلاح كان بعيداً عن الخطوة السياسية ، وبالتالي لم تجد أفكارهم تطبيقاً عملياً الا فى حدود ما تسمح به رؤى السلطة السياسية لظروف الحياة الاجتماعية والاقتصادية • فقد سارت الاصلاحات التربوية فى الواقع على نموذج التنمية الفوقية (develop-ment from above) والتعليم الاصطفائى كما هو الحال فى عهد محمد على فى مصر وفى عهد الاستعمار والعهود الوطنية ، وذلك على

---

(١٥) المصدر نفسه ، ص ٩٨ •

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٢٨ •

الرغم من المناذاة باتباع نماذج التعليم الشعبى والتنمية التحتيه  
(development from below) أو الاعتماد على النفس (self - reliance)

لقد دخل الوطن العربى منذ قيام الدويلات فى العصر العباسى الثانى  
فى فترة من الجمود السياسى والاقتصادى ، ظل فيها الفكر الاجتماعى  
غريباً عن موطنه وبعيداً عن بيئته ، فغلبت عليه نزعات الزهد والتصوف  
والانزواء والمدح والثناء كما هو الحال فى عهد تفكك الخلافة الاسلاميه  
وعهد الأتراك العثمانيين ، كما غلبت نزعات « التغريب » و « التشريف »  
و « التحديث » و « التمدين » كما هو الحال فى فترات الاستعمار  
وعهود الحكم الوطنى . لذا فقد أتى التعليم منسلخاً عن واقع الحياة  
ومحصوراً فى أفق النصوص المكتوبة من متن وحاشية وشرح<sup>(١٧)</sup> .  
غرضه الأساسى هو اعداد رجال الدين لخدمة الأحوال الشخصيه  
للمواطنين ، واعداد الموظفين لخدمة دواوين الحكومه المكتبيه وأعمالها  
فى مجالات الانتاج والخدمات المظهرية .

وترجع هذه المظاهر الفكرية لعدة أسباب أهمها توجهات الحكم  
فى الوطن العربى والتي تستند الى شىء من الجبرية والتسيير والاعتقاد  
بتأصل الشر فى الانسان . فالايمان بفصل الدين عن السياسة أو الآخرة  
عن الدنيا أبعد الكثيرين عن مقاومة الشرور وأتاح فرصة الاستبداد  
والافساد للحكام<sup>(١٨)</sup> فكان البطش والارهاب وفقدان الثقة بالنفس  
واهدار الكرامة وضياع الحقوق . ومن هنا كان احتقار الحركة فى هذه  
الدنيا وبخاصة العمل اليدوى ، الا بقدر ما يسد الرمق ويضمن العيش  
ويصون ما تبقى من عزة وكرامة ، ومن هنا كان تعلق الأفراد بالأمانى  
والأهداف وبخاصة ما يتعدى منها دائرة الواقع وحيز الزمان والمكان  
ويعلو على المادة وحركة الجهد والعمل .

(١٧) المصدر نفسه ، ص ١١ .

(١٨) عبد الفنى النورى وعبد الفنى عبود ، نحو فلسفة عربية للتربية  
( القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٩ ) ، ص ٣٢٩ .

وقد أدت الجبرية والتسيير إلى نوع من الوصلية أو الأبوية السياسية (political paternalism) من قبل الحكام والتي لم تجد تعبيراً لها في منظومة سياسية أقرب وأحسن من النظام السياسي القبلي أو ابدوقراطي<sup>(١٩)</sup> ، وبالتالي كانت من أخطر مشاكل الحكم في الوطن العربي هي قلة الاستقرار وتبدل الوزارات وتغيير الفئات الحاكمة . وقد انعكس ذلك على عدم استقرار السياسات التعليمية وفشلها ، وارتباط أهدافها بمصالح القمحة والصفوة المختارة وبالتالي خضوعها لهزات عنيفة ومستمرة بسبب العوامل النفسية والمصالح الشخصية أحياناً ، وبسبب الانقراضات والضغوط الاجتماعية أحياناً أخرى . وكما قال زكي نجيب محمود أن « القانون عندنا يسن لمن لا يستطيع عصيانه ، والنظام بيننا يقام لمن لا يقوى على هدمه . نعم ، أن المواطنين جميعاً سواء أمام القضاء لكنهم ليسوا متساوين في أن تصل أصواتهم إلى مسامع القضاة ، أنك صاحب رأى بيننا إذا كنت صاحب منصب ، فعندئذ يتكلم الكرسي الذى نتربع عليه قبل أن يجرى لسانك فى فمك . عندئذ توزن كلماتك بموازين الذهب والجوهر . عندئذ يهرول اليك الصحفيون والاذاعيون لتتلق لهم بالدرر . الصحفي الى جانبك والورقة والقلم فى يده حتى لا تفلت منه ذرة ، والاذاعي يدنو الى شفقتك بسماعته حتى لا تتبدد فى الفضاء حكمة . ويذهب عنك المنصب كما جاء ، فتذهب عنك رجاحة العقل واصابة الرأى وبلاغة الكلام »<sup>(٢٠)</sup> .

ان سياسات التعليم لا تقوم خططها على أسس ترتبط بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والتي بدورها لا تستند الى فلسفة عامة للمجتمع تحدد حركته وترسم توجهاته فى مجالات التنمية الاقتصادية

---

(١٩) انظر هذا المفهوم فى : محمد غانم الرميحى ، معوقات التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مجتمعات الخليج العربى المعاصرة ( الكويت : شركة كاظمة ، ١٩٧٧ ) ، ص ١٣٧ - ١٤٠ .

(٢٠) زكى نجيب محمود ، تجديد الفكر العربى ( بيروت : دار الشروق ،

والاجتماعية ، ولذا فان معظم هذه السياسات تأتي اغترابية فى موضوعاتها وهلامية فى أهدافها وبالتالى تصبح مخرجات التعليم ضائعة بين التوقعات والفرص أو بين مستواها وواقعها الاجتماعى ، وتتولد عن ذلك مشاكل اجتماعية خطيرة أهمها الهجرة والبطالة بأنواعها المختلفة . فالمشاكل التربوية بوصفها مشاكل اجتماعية فى الأساس هى وليدة اختلال فى البناء السياسى يعجز عن حسم التناقض بين التوقعات والفرص وبين الموارد والأهداف وبين الكفاية وعدالة التوزيع .

\* \* \*

### ● الخلفية الاقتصادية للنظام التعليمى العربى :

تتناول الدراسات فى اقتصاديات التعليم المدخلات والتحويلات والمخرجات ، وفى مجال المدخلات تركز على موضوع التكلفة والتمويل وتوفير الموارد اللازمة للعملية التعليمية . ومعظم البلاد العربية - باستثناء الأقطار النفطية - تتسح فيها الموارد المالية اللازمة لهذه العملية، أما الموارد البشرية فهى متوافرة من الناحية العددية وان كانت نادرة الوجود بالنوعية المطلوبة . وهذا فى حد ذاته يضع قيوداً كبيرة على تحويلات هذه العملية ومخرجاتها . وفى مجال التحويلات تعنى الدراسات - بالإضافة الى جوانب التكلفة والتمويل - بحسن توزيع الموارد واستخدامها وإدارتها ، ولا شك أن أقطار الوطن العربى تفتقد كثيراً الى مثل هذه الجوانب ، فلا تزال عملية المتوازن مفقودة فى توزيع الموارد التعليمية بين الريف والحضر ، وبين المرأة والرجل وبين حاجات التعليم فى مستوياته وأنواعه المختلفة . أما فى مجال المخرجات فان الدراسات تعنى أساساً بموضوع العائد من العملية التعليمية ، أو نتائج الاستثمار فى الانسان أو التعليم ، سواء أكان ذلك بالنسبة لأحد أنواع التعليم أم مستوياته ، وسواء أكان بالنسبة للفرد أم للمجتمع ككل . وقد يكون هذا العائد مباشراً ومقدراً بالوحدات المالية النقدية أو غير مباشر يصعب تقديره بمثل تلك الوحدات ولا يخضع الا لمعايير نفسية - روحية . ولكن فى النهاية لا بد من أن يرتبط هذا العائد بالعمل المنتج

للإنسان سواء أكان اقتصادياً يتعلق بالمال والكسب الحلال أم اجتماعياً يتعلق بالتعاون والتكافل ، أم سياسياً يتعلق بالديمقراطية والمشاركة فى اتخاذ القرار .

ان العائد من العملية التعليمية فى الوطن العربى لا يرقى الى مثيله فى الدول المتقدمة ، أو على الأقل لا يصل الى الدرجة التى يتوق اليها المجتمع والأفراد ، خصوصاً فيما يتعلق بالمال وكسب العيش الحلال . فمخرجات هذه العملية لا تتوافق مع بيئة العمل الاقتصادية - الاجتماعية ، لأننا مازلنا نتحدث عن ضعف الانتاجية فى جميع القطاعات وفى معظم الميادين والمناطق ، كما لا نزال نتحدث عن البطالة المسافرة بالنسبة للمثقفين والبطالة المستترة أو المقنعة فى صفوف العاملين فى قطاعات الانتاج والخدمات وبخاصة فى دواوين الحكومة أو القطاع العام . ان الكثير من دراسات اقتصاديات الوطن العربى تنادى بتوافر المدخلات أو الموارد اللازمة للعمليات الانتاجية ، ولكن على الصعيد القومى أو فى اطار التكامل الاقليمى والوحدة العربية . فالموارد البشرية والموارد الطبيعية من اراض زراعية وطاقة نفطية ومعادن وفوسفات وغيرها - كلها متوافرة بالقدر الذى يمكن معه الاسراع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وعلى الرغم من شح الموارد المالية فى معظم الأقطار العربية الا أن ما يتوافر منها لدى البلدان العربية النفطية لكاف لتغطية حاجات الاستثمار فى المنطقة العربية ، بل ان ما تودعه أو تستثمره الأقطار النفطية لدى الدول المتقدمة حالياً<sup>(٢١)</sup> ، لكفيل بحل مشكلة الاستثمار فى الأقطار العربية غير النفطية .

وعلى الرغم من توافر كل تلك الموارد على الصعيد القومى الا أن الأرضية الاقتصادية للوطن العربى تتسم بسيادة الاقتصاد الزراعى التقليدى الذى بلغ من ضعف انتاجيته الحد الذى أصبحت معه البلاد

---

(٢١) حسن صعب ، المقاربة المستقبلية للانماء العربى ( بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٧٩ ) ، ص ٢٧٢ .

العربية مؤخراً مستوردة للغذاء دون استثناء<sup>(٢٢)</sup> ، وأصبحت معه أوضاع المزارعين والفلاحين بالغة الازدراء من جراء التدنى فى المهارات والتخلف فى الأساليب • وهذا بدوره أدى الى ضعف القطاع الصناعى وانتشار البطالة وانخفاض الدخل ومستوى المعيشة العام • فتوافر المدخلات الاقتصادية لم تعقبه عمليات تحويلية تتم بدرجة عالية من التنظيم والكفاية حتى تؤدى الى المخرجات التى تتفق مع آمال ومطامح الأمة العربية • فسوء الاستخدام وضعف التنظيم والادارة وغياب التخطيط الواعى — كلها أسباب لم تؤد الى ضعف المخرجات الاقتصادية فحسب ، وانما قادت أيضاً — فى كثير من الأحيان — الى تبعية اقتصادية للدول المتقدمة أدت بدورها الى تبعية سياسية عسكرية ومن ثم عمقت من تلك التبعية الاقتصادية وأطالت فى أمدها وزادت فى شمولها •

فالعمل الاقتصادى اذن — على الرغم من توافر الموارد اللازمة له — لا يتصل بأهداف وتوقعات الأمة العربية ، لأنه لا يعتمد على سياسة القدرة الذاتية للأمة العربية وسياسة التعاون والتكامل بين أقطارها ، ولا غرابة اذن أن تنعكس هذه الخلفية الاقتصادية على الأنظمة التعليمية فى الوطن العربى فتظهر تبعيتها لأنظمة التعليم فى الدول المتقدمة واقتدائها الحرفى بنماذجها • ومن هنا كان الاهتمام بالمبانى والمعدات والمختبرات والتقنيات والتجديدات التربوية التى تستند فى ادخالها الى استيراد التكنولوجيا الغربية فى مجال التعليم أسوة باستيرادها فى مجال السلع والخدمات الاقتصادية •

ان الدول النامية عامة تتسم بالثنائية أو الازدواجية الاقتصادية حيث تتمتع المدن والحضر بمقومات الاقتصاد الحديث ومكوناته ، وترزح القرى والأرياف تحت نير التخلف والتقليد نظراً لوجود العلاقة الاستغلالية

---

(٢٢) « تأملات فى مستقبل التعليم فى المنطقة العربية خلال العقدين ١٩٨٠ — ٢٠٠٠ : وثيقة العمل الرئيسية للندوة الإقليمية حول مستقبل التعليم فى البلدان العربية ، بيروت ، ٧—٩ تشرين الأول ( أكتوبر ) ١٩٨٠ » ، ص ١٦ •

بين المراكز والهوامش • وبالتالي فإن التحديث أو التنمية الحضرية تحظى بمركزية الاهتمام فى حين أن التنمية الريفية والزراعية لا تحتل الا مكاناً ثانوياً ولا تحظى الا بنصيب قليل من الاستثمار ، ولذا نجد هذه الصورة نفسها تنعكس على نظام التعليم العربى حيث يسود التعليم الحديث فى المدن وترزح القرى والأرياف تحت وطأة التعليم التقليدى أو القديم • ولما كان وجود الثنائية الاقتصادية هو نتيجة اتباع نموذج المركز والهامش (centerperiphery model) فان مثل هذا النموذج يؤدى فى النهاية الى استغلال الموارد فى القرى والأرياف - الهامش - وهجرة القوى العاملة من المناطق الفقيرة الى المدن والحضر - المركز - • وفى مثل هذا الاقتصاد وبحكم تبعيته الخارجية فان عملية الاستغلال والهجرة تأخذ دورة ثانية بين اقتصاد الدولة النامية واقتصاد الدول المتقدمة فى الخارج • ولكى يكون التعليم آميناً مع خلفيته الاقتصادية وخداماً مطيعاً للهيكل والبناء الاقتصادى فلا بد من أن يقوم بدور القوة الطاردة للموارد الذاتية للوطن العربى ، وبخاصة القوى البشرية ويعمل بذلك على هجرتها من الأرياف الى المدن داخل القطر ومن المدن الى الأقطار الخارجية أو الدول المتقدمة •

ان قوة الطرد لدى التعليم فى الوطن العربى هى ظاهرة اجتماعية مركبة تنتج عن تلاقى قوى اقتصادية واجتماعية خارجية جاذبة من ناحية ، تتمثل فى درجة الرقى فى مستوى المعيشة ومتوسط الدخل وفرص العمل فى الدول المتقدمة ، وقوى اقتصادية داخلية دافعة من ناحية أخرى ، تتمثل فى تدنى نوعية الحياة ومستوى المعيشة ومتوسط الدخل وفرص العمل فى الدول النامية • ولما كانت هذه القوى المتفاعلة لا تستطيع أن تنقل أو تطرد كل أو معظم الموارد البشرية ، فانها تترك وراءها ترسبات ربما كان خطرها أعظم شأناً من خطر الفراغ الذى تحدته تلك القوى المطرودة أو المهاجرة بعد نزوحها ، وذلك فيما تخلفه من أثر نفسى على معظم القوى القابضة ، فتولد بذلك ما يسمى البطالة المقنعة وسط العاملين ، والبطالة المثقفة وسط المتعلمين ، وبطالة الرفاهية وسط الأثرياء والموسرين •

وعلى الرغم من سيادة الازدواجية الاقتصادية وانتشارها في الوطن العربي ، الا أنها كانت تعبر في معظم الأحيان عن نزعة أحادية في التركيز ، فقد اعتمدت الأقطار العربية على انتاج اقتصادى واحد بدلا من تنويع اقتصادياتها كما أن قوى العمل المنتجة تأتي من مصدر واحد هو الرجل بدلا من تنويع هذه المصادر . وقد انعكس ذلك على التعليم في سيطرة الاتجاه الأكاديمي النظري وهيمنته وهامشية التعليم الفني والتقنى والعملى ، وفي انتشار التعليم فى المدن والحضر ومحدوديته فى القرى والأرياف ، وفى كبر نصيب الرجل من التعليم وقلة نصيب المرأة منه . وقد أدى ذلك فى النهاية الى ضعف الكفاية الخارجية للتعليم وذلك لأن النظام التعليمى فى البلاد العربية - كما يقول عبد الدائم - قد وقع فى « نوع من الهدر أخطر وأدهى من الهدر الناجم عن الرسوب أو التسرب ، أنه هدر ينال صلب العملية التربوية وهدفها الأساسى ويؤدى الى فشلها الكبير حين تخرج فى النهاية أعدادا من المتعلمين لا يملكون المعارف والمهارات اللازمة لسوق العمل ، ولا تقوى هذه السوق بالتالى على امتصاصهم . وبهذا يقود النظام التربوى الى علة مزدوجة : فهو من جهة يخرج مثقفين عاطلين غالباً عن العمل ، وهو من جهة ثانية يعجز عن أن يقدم للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ما تحتاج اليه من اختصاصات وأعمال ومستويات . وهو بذلك كله يتخلف عن الركب ويغدو أداة عاققة للتنمية ، معطلة لتحديث المجتمع ، مفجرة لمشكلات اجتماعية خطيرة » (٢٣) .

\* \* \*

### ● الخلفية الاجتماعية للنظام التعليمى العربى :

لكل تنظيم اجتماعى بناء خارجى له وظيفة معينة تحدد مهامه ومسئوليته وواجباته ، وهذا البناء هو عبارة عن عدة مراكز يحتلها الأفراد بموجب شروط اجتماعية معينة ، ويلحق بكل مركز توقعات هى

(٢٣) عبد الدائم ، التربية فى البلاد العربية : حاضرها ومشكلاتها ومستقبلها ، ص ٩٩ .

عبارة عن الأدوار التي يجب أن يلعبها الأفراد الذين يشغلون تلك المراكز • والفرد يعيش مع غيره من الأفراد وبالتالي يتفاعل وياهم ويتبادل الأدوار ، كما يعيش في ظروف بيئية معينة يؤثر فيها وتؤثر فيه ، وينتج عن ذلك التفاعل والتأثير المتبادل ما يسمى بالثقافة ، وهي تعنى تدخل الانسان في الطبيعة وبالطريقة التي تمكنه من العيش بصورة أفضل • ولما كانت حصيلة الثقافة هي ما يصنعه الانسان في المجالات المادية والمعنوية فانها تصبح مكتسبة وقابلة للانتقال والانتشار ، وهي حركة دائمة التغيير تختلف مكوناتها من مجتمع الى آخر كما تختلف في المجتمع الواحد من فترة زمنية الى أخرى • والثقافة في النهاية هي نتاج انساني يمثل مجموع خبرات الانسان ويحدد أسلوب حياته من طرق للاتصال ومواجهة للمشكلات واستغلال للمكانات واشباع للحاجات • وكل مجتمع يحاول بالضرورة المحافظة على ثقافته وتجديد عناصرها وذلك بنقلها من جيل الى جيل خلال وسائط اجتماعية متعددة كالأسرة والمدرسة ووسائل الاعلام الجماهيرية ، وعن طريق عمليات تربوية اجتماعية تعرف بأسماء « التطبيع الاجتماعي » و « التنشئة الاجتماعية » و « الضبط الاجتماعي » ، وذلك بهدف الوصول الى غايات الترابط والتعاقد والتكامل الاجتماعي •

ومجتمعات الوطن العربي تشترك في ثقافة عامة قوامها الدين واللغة والتاريخ المشترك ، وسماتها طرائق في المأكل والمشرب والملبس والتفكير والتعبير عن الوجدان والشعور ، وهذه السمات هي محور الأعراف والقواعد والتقاليد — المكتوبة منها وغير المكتوبة والجامدة منها والمرنة — والتي تتحكم في النهاية في سلوك الأفراد باعتبارهم أعضاء في تلك المجتمعات • ولا شك أن المجتمعات يتفاعل بعضها والبعض الآخر وتؤثر ثقافة كل منها على الأخرى وتتأثر بها ، وقد كان ذلك حال المجتمع العربي في العهود الاسلامية الأولى حيث أثرت الثقافة العربية على ثقافات الروم وفارس واليونان وأخذت منها ما تناسب مع سماتها العامة وهضمتها واحتوتها (internalized) حتى صارت جزءاً منها • وكان ذلك هو أحد عوامل الابداع الذي تميزت به الثقافة العربية في أيام الخلافة ( ١٢ — التربية ومجالات التنمية )

العباسية الأولى مما يجعلها مصدراً للعطاء للثقافات الأوروبية فى العصور الوسطى . لذلك فقد كانت الثقافة العربية فاعلة أكثر منها منفعله ومؤثرة أكثر منها متأثرة بالثقافات المنتشرة فى ذلك الوقت .

ولكن بعد ظهور الدويلات فى العصر العباسى الثانى ، دخلت الثقافة العربية فى طور طويل من الجمود اتسم بالتقليد والمحافظة ، ومن ثم دخلت الثقافة العربية فى طور ثالث خطير اتسم بالقبول والانفعال والتأثر بثقافات الغرب وذلك منذ أواخر عهد الأتراك العثمانيين ومروراً بعهود الاستعمار وعهود الحكم الوطنى ، فقد تميز هذا الطور الأخير بالاستعارة الثقافية (acculturation) من المجتمعات الغربية دون الهضم والاحتواء اللذين يعقبان الاختيار المبنى على النقد والتقويم . لذلك أصبحت السمات الثقافية المستعارة طريقة فوقية مضافة الى البناء الثقافى الأصيل ونتج عنها وجود ازدواجية ثقافية فى الهيكل العام للبناء الاجتماعى فى الوطن العربى . ولا شك أن ذلك يرجع الى نزعة المحاكاة والاقتداء الفكرى التى تولدت عن الارادة النفسية الانهزامية الضعيفة التى ترى فى المحاكاة للاستهلاك والانفاق فى السلع الكمالية المظهرية طريقاً أيسر من الاقتداء بالجهد والتنظيم والعمل والانتاج . فهى تعبير عن نفسية قابلة للانفعال والتأثير بما تشاهد أكثر من الفعل والتأثير فيه . وهى قابلة لأن تصير على المدى البعيد ظاهرة مرضية خطيرة بحكم تقبلها المستمر لارادة الغير وبالتالى يتولد لديها الادمان والتبعية ويصعب عليها الفصل بين الأنواع المنطقية (logical types) فتختلط لديها المفاهيم بين التحديث والغرب والتعليم والمدرسة والصحة والمستشفيات (٢٤) . وهكذا يصبح الطريق ممهداً للتبعية السياسية والاقتصادية للغرب وذلك عن طريق التبعية التكنولوجية التى تقبل بقيام مشاريع « تسليم المفتاح » الخالى من أى نقل للتكنولوجيا (٢٥) .

وقد تمخض عن الاستعارة الثقافية غير الناقدة اغتراب ثقافى —

Illich, Deschooling Society.

(٢٤)

(٢٥) انطوان زحلان ، « مشكلة هجرة الكتابات العربية ، « المستقبل

العربى » ، السنة ٣ ، العدد ١٥ (آيار .مايو) ١٩٨٠ ، ص ٨٠ .

فى معظم الأحيان - بالنسبة لكثير من أفراد المجتمع العربى وبخاصة فى  
أوساط المتعلمين ، وقد بدأ التأثير الثقافى العربى عن طريق الارسلات  
التبشيرية والبعثات الثقافية ، ثم عن طريق المعونات الفنية وعن طريق  
الصناعة والتكنولوجيا التى حملت معها مظاهر الحياة وأنماط التفكير  
العربية ، فأصبحت عنصراً ضاغطاً يسهل معه التقليد والمحاكاة من قبل  
الكثيرين من أبناء الوطن العربى • وقد أدى هذا الاغتراب الثقافى فى  
كثير من الأحيان الى هجرة الأدمغة العربية من مجتمعاتها الى المجتمعات  
العربية ، كما أثر أيضاً على العقول فى تراب الوطن العربى بدرجات  
متفاوتة من السلبية والاستسلام الى الانفعال والثورة • فالاغتراب كما  
يقول بوكراع هو « حالة هيكلية متولدة من خصائص المجتمع العربى فى  
علاقته مع الامبريالية الثقافية ، وهذه الحالة تولد فى الواقع ثلاثة  
أنواع من ردود الفعل للمثقف العربى اذا لم يكن مهاجراً فهناك حالة  
العجز وانتفاء القدرة على العمل والتغيير والانكباب على الاستهلاك ،  
وتلك أشد حالات الاغتراب ، وهناك تبين الأيديولوجية القومية على أساس  
أنها تعبر عن ارادة السيطرة على التكنولوجيا فى سبيل الحفاظ على  
الذاتية والكرامة القومية • وهناك تبين السلبية والتنكر الكلى للغرب  
بما فيه من أنماط تكنولوجية ثقافية » (٣٦) •

وازدواجية البناء الثقافى للمجتمع العربى لم تؤد الى قيام ثنائيات  
اجتماعية فى التفكير والاعتقادات وفى الدخول والثروات فحسب ،  
وانما أيضاً حولت التمايز الموجود بين الريف والحضر ، وبين المرأة  
والرجل ، وبين الغنى والفقير ، الى تفاوت طبقى فى الحقوق والواجبات  
محدثة بذلك اختلافات كبيرة فى مفاهيم المساواة والحرية والعدالة  
الاجتماعية •

وفى كثير من الأحيان أفصحت هذه الازدواجية عن نزعة أحادية  
هى فى الواقع قمع لواحد من قطبى تلك الازدواجية أو تنكر له أو رفض

(٢٦) رضا بوكراع ، « هجرة الأدمغة العربية والاغتراب الثقافى ، »  
المستقبل العربى ، السنة ٢ ، العدد ١٥ (آيار (مايو) ١٩٨٠ ) ، ص ٢١ .

قاطع تجاهه ، كمثّل حالات الرفض لكل ما هو دخيل على الثقافة الأصلية والتمسك بالتراث والأصالة والنكوص الى السلفية أو حالات الرفض لكل ما هو فى التراث والتمسك بكل مظاهر التحديث والتمدين المستوردة . والواقع أن السلوك الاجتماعى العربى للأفراد يتميز بقدر كبير من التعصب والتدنى فى مستوى درجات السماح (tolerance levels) وكما قال جواد رضا « ان سلوكنا الاجتماعى يتميز بدرجة عالية من الحدية فلا أشياء لدينا اما خطأ واما صواب ولا مكان لمنزلة بين المنزلتين ، والمواقف من هذه الأشياء اما الرفض واما القبول مع تجاهل احتمالات التعامل المرن والتسليم للزمن بحقه فى توضيح الرؤية أو تنضيج الحلول ، والأشخاص اما خصوم واما أصدقاء ، واما أعداء واما أولياء ، وفى كل الأحوال لا مكان لحسن النية وكرامة الاجتهاد عندما يكون التعامل مع الآخرين من موقف الاختلاف فى الرأى والتباين فى تقدير الظروف » (٢٧) . وقد ولدت هذه الحدية فى السلوك الاجتماعى الكثير من التعصب بالنسبة للمراكز والأدوار فى بعض الأحيان وذلك بدلا من تبادلها والتفاعل من خلالها ، فالأب أب وليس صديقاً أو ناصحاً أو مرشداً ، والمعلم معلم وليس تلميذاً أو رفيقاً فى العلم والمعرفة ، وهكذا بالنسبة للكثير من المراكز الاجتماعية الأخرى ، وبالتالي تمايزت مؤسسات التعليم ومناهجه فى اما أكاديمية واما مهنية ، كما تمايزت أدوار العاملين فيها اما تلاميذ واما مدرسون واما اداريون . وبالتالي أدت هذه الحدية الى علاقات محددة ذات اتجاه واحد تمثل السيطرة والأوامر والتعليمات حدها الأكبر ويمثل الخضوع والقبول والتنفيذ حدها الأصغر ، فهى أشبه بعلاقة السيد والمسود التى لم تقف عند شرعية وحقوقية هذه العلاقة بل تعدتها - بحكم الممارسة الطويلة - الى المنطقية والخالقية . ولذا كانت عمليات التطبيع الاجتماعى والتنشئة الاجتماعية ومن ثم العملية التعليمية ، من قبيل الحفظ والحشو والتلقين بدلا من الحوار والنقد والتحليل .

\*\*\*

## ● خاتمة :

في هذا العرض السريع لخلفيات النظام التعليمي العربي السياسية والاقتصادية والاجتماعية يبدو أن هناك خيوطاً كثيرة تقف وراء تلك الخلفيات وأن أكثرها وضوحاً هو خيط الثنائية أو الازدواجية المتمثل في ثنائية الفكر والعمل أو التصور والارادة وثنائية الحقائق والقيم أو الفرص والتوقعات . وقد عبرت هذه الثنائيات عن نفسها في الكثير من ظواهر التعليم كمشكلات التعليم بين الريف والحضر ، والمرأة والرجل ، وبين التعليم الفني والتعليم الأكاديمي ، وهذه الظواهر هي في الواقع انعكاس لمشاكل اجتماعية عويصة تتمركز حول ثنائية الفكر الاجتماعي والعمل الاجتماعي . فالعمل الاجتماعي هو الواقع الذي تقوى بفعله قطاعات كبيرة من فئات الشعب تنفيذاً لارادة السلطة السياسية ومقرراتها في الحكم ، طوعاً كان ذلك أم قسراً ، والفكر الاجتماعي هو المقررات العقلية التي تنادى بها الفئات المستتيرة تفسيراً لواقع هذا المجتمع وايضاحاً لقيمه وتطلعاته ، وربما تحديداً للدروب والمسارات التي يمكن عن طريقها الوصول لتلك القيم والتطلعات . ولما كان الفكر الاجتماعي العربي لا ينبع في معظمه من الواقع الاجتماعي فإنه يصبح في الأساس فكراً توفيقياً بين معطيات الواقع العربي وردود الأفعال بالنسبة له وبين معطيات الواقع الاجتماعي الخارجي وما يواجهه من ردود أفعال .

والثنائية في الواقع هي ظاهرة من ظواهر الفكر باعتبار أن الفكر هو تفاعل بين العقل والطبيعة ، وقد أوضح تاريخ الفكر الانساني أن الثنائية كانت من أوائل صور التفكير الفلسفي وأن الفلسفة تطورت منها ، من ثنائية المنطلق الى أحادية المقصد ، فهكذا كان الحال بالنسبة للمادية والمثالية والصوفية وغيرها من الفلسفات التي تطورت من التوجه الثنائي للفلسفة .

وثاني الخيوط التي تقف وراء خلفيات النظام التعليمي العربي هو خيط أحادية التوجه في التفكير ، وهو خيط ليس غريباً على الفكر الفلسفي

لأنه فى الواقع وليد المنطق الثنائى فى التفكير ، وربما كان نتيجة منطقية لتطور الفلسفة والعلوم عبر التاريخ . ولكن هذا التوجه الأحادى فى التفكير قد يأتى نتيجة اتباع دروب أو مسارات متعددة . فهو قد يأتى نتيجة الاتساق المنطقى بين الفكر ومادته : الوضعية المنطقية (logical positivism) ونظريات التناظر المعرفى (correspondency theories) أو نتيجة الجدلية الحركية والتوفيق بين المتناقضات « الجدلية الهيكلية أو المادية الجدلية » ، أو نتيجة التجاهل الارادى الذى يبيده لاحدى أبعاد الثنائيات فى موقف من المواقف وتجاهل البعد الآخر فى موقف آخر .

ويبدو أن هذا النوع الأخير هو الذى يميز الفكر العربى أو « الفلسفة العربية » بوصفه الباعث الأساسى للسياسية وأصول الحكم فى الوطن العربى وهو لا يتسم بالاتساق المنطقى أو العقلانية والرشد فى بيئته الأساسيه لأنه ينطلق من نفسية دونية تمثل مصلحة ذاتية ضيقة تؤدى به أحياناً الى التعصب الى المبادئ والمسلّمات التى ينطلق منها والى انخفاض درجات السماح الى حد التسلط والارهاب تجاه الذين يتحدون تلك المبادئ أو ينتقدونها ، فهو فكر تحركه نوازع الخوف أكثر من نوازع الأمل والتطلع ، وهو لا ينطلق من هدف تغيير الكون والمجتمع بقدر ما ينزع الى تثبيت الفرد فى مكانه من الكون والمجتمع . وقد عمق من ذلك التوجه اقتداؤه بالفكر العربى فى مسيرته على مسلمات الفردية والتنافس والبقاء للأصلح أو الصفوة المختارة . ولما كان الفكر العربى يستند الى أرضية اجتماعية مادية قوية جاء ذلك الفكر قوياً فى تفسير تطور مجتمعاته التى تفاعل واياها وفى تحديد المسالك والدروب التى تؤدى الى تحديثها وتقدمها . أما الفكر العربى فلم يأت نتيجة تفاعل وأرضيه الاجتماعيه وبالتالى أتى غير فاعل فى تطويرها وتغييرها .

اذن ، فاننا لانستطيع أن نتحدث عن فلسفة للنظام التعليمى العربى الا فى اطار الافتراضات « غير الواعيه أحياناً » التى تقف وراء الممارسات التربويه ، وحتى فى هذا الاطار فاننا لا نجد أن هذه الافتراضات

تكون منطقية متسقة ، فهي في بعض المواقف تعبر عن ثنائية في التفكير والاتجاه ، وفي مواقف أخرى تعبر عن أحادية في الاتجاه والتفكير وفي مواقف ثالثة تعبر عن تعددية في النزعة والمنظورات . فهي فلسفة أقرب الى الاتجاه الترقيمي (patch-up) أو التقميشى (eclectic) ، ولكنها في معظم الأحوال فلسفة ثنائية تعبر عن أحد أبعادها في أوقات معينة وعن بعدها الآخر في أوقات أخرى . ولعل عملية التوفيق بين الحاضر والتراث لم تعد محسوبة بعد في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع ، وبالتالي فإننا نجد أنفسنا في العملية التعليمية تارة ننادى بالتراث وكأننا معلقون في الهواء دون أن تلامس أرجلنا الأرض وتارة ننادى بالمعاصرة وقد حجب عنا الأفق لنسير على غير هدى أو توفيق .

تلك - اذن - لوحة فلسفية لنظام التعليم العربي كما تبدو من خلال خلفياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية . ولا شك أن تغيير هذه اللوحة هو رهن - أولاً وأخيراً - بتغير الارادة السياسية التي لا بد من أن تضيء الضوء الأخضر اشارة للبدء في العمل والاعداد لمتطلبات التغيير . فهي لا بد من أن تعمل على ترك مسلماتها في الجبر والتسيير والشور والآثام والملاعقلانية أو العباوة بالنسبة لعامة الناس وتستبدلها بافتراضات الحرية والاختيار والخير والمنفعة والعقلانية والرشد ، وبالتالي يمكن للفكر الفلسفى أن يمارس وظيفته في النقد والتحليل ليس بالنسبة للمواقف الفنية الجزئية المحدودة ، وانما أيضاً بالنسبة للمواقف السياسية والاجتماعية العامة ، حتى تتفتح بذلك الرؤى نحو مفاهيم الكفاية والعدالة والمساواة ويمكن الحديث عن المجتمع المعلم المتعلم والتعليم المنتج والابداع والابتكار وديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص وتذويب الفوارق بين الطبقات .

\* \* \*